

## التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة باستخدام الجبائية الإيكولوجية: دراسة حالة الجزائر للفترة (2010-2018)

### *Orientation towards a green economy and achieving sustainable development using ecological taxation: a case study of Algeria for the period (2010-2018)*

حورية ساري<sup>1</sup>، سارة حدة بودريالة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة الأغواط (الجزائر)

<sup>2</sup> مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة الأغواط (الجزائر)

تاريخ النشر: 2022/03/31

تاريخ القبول: 2022/03/30

تاريخ الاستلام: 2022/02/04

#### ملخص:

لقد استهدفت هذه الدراسة معرفة مدى أهمية استخدام الجبائية الإيكولوجية كأداة مالية للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة وأهم التحديات التي قد تعيق من فعاليتها، ولتحقيق هذا الهدف تم توظيف المنهج التحليلي في عرض وتحليل مختلف الضرائب الإيكولوجية التي سنها المشرع الجبائي الجزائري وعلاقتها بالاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة، كما تم القيام بعرض تجربة الجزائر في هذا الإطار، بتحديد حجم حصيلة هذا النوع من الضرائب للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية 2018. ولقد توصلت الدراسة إلى أن فعالية الجبائية الإيكولوجية محدودة نظرا لمحدودية مردوديتها المالية، كما أن هناك جملة من التحديات التي تواجه تطبيقها مما يعيق توجه الجزائر نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة، وفي الأخير قدمت الدراسة عدد من التوصيات كان أهمها ضرورة العمل على وضع خطط علاجية للتخلص من تلك التحديات.

الكلمات المفتاحية: جبائية إيكولوجية؛ اقتصاد أخضر؛ تنمية مستدامة.

تصنيف JEL: H01؛ Q01؛ Q57.

#### Abstract:

*This study aimed to know the importance of using ecological taxation as a financial tool to move towards a green economy and achieve sustainable development and the most important challenges that may hinder its effectiveness, to achieve this goal, the analytical method was employed in presenting and analyzing the various eco-taxes enacted by the Algerian tax legislator and their relationship to the green economy and achieve sustainable development. The experience of Algeria in this context was also presented, determining the volume of the proceeds of this type of tax for the period from 2010 to 2018.*

*The study concluded that the effectiveness of ecological taxation is limited due to its limited financial returns, and there are a number of challenges facing its application, which impede Algeria's orientation towards a green economy and achieving sustainable development. Finally, the study presented a number of recommendations, the most important of which was the need to work on developing remedial plans to get rid those challenges.*

**Keywords:** ecological taxation; green economy; sustainable development=

**Jel Classification Codes:** H01; Q01; Q57.

## 1. مقدمة

لقد ساهمت القضايا المرتبطة بحماية البيئة في إثارة اهتمام كل المجالات والمستويات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فقد أضحى التلوثات التي أصابت البيئة تشكل تهديدات تفرق تلك الدول وتجعلها تجتهد كل طاقاتها لتطبيق الرشادة في الاستهلاك والكفاءة في استخدام الموارد كجزء من الحفاظ على الموارد والثروات، والبحث الدائم عن مختلف الطرق التي تساهم في تخفيض نسبة انبعاث الغازات الدفيئة وتقليل النفايات من الصناعات بمختلف أشكالها، ومن بين هذه الطرق نجد الجباية الإيكولوجية، والتي تتجسد في فرض عدد من الضرائب والرسوم الإيكولوجية، منها ما يحمل طابعاً رادعياً لكل نشاط ملوث للبيئة ومنها ما يحمل طابعاً تحفيزياً مشجعاً للأنشطة التي من شأنها الحفاظ على البيئة، وأصبحت الجباية الإيكولوجية بمختلف ألياتها الرادعية والتحفيزية تنلج ضمن إطار الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.

فالجباية الإيكولوجية تهدف إلى تعزيز آلية الربط بين الاقتصاد الأخضر من جهة والبيئة والتنمية المستدامة من جهة أخرى، وذلك باعتماد ألياتها الرادعية والتحفيزية للحفاظ على البيئة والحد من تدهورها نتيجة التغييرات المناخية التي باتت تهدد صحة والحياة بصورة عامة، وإن العديد من الدول النامية لا تزال تعول عليها لمكافحة التلوث البيئي وتلبية متطلبات إنتقال نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة.

وإن الجزائر على غرار العديد من الدول أولت أهمية لتبني مفهوم الاقتصاد الأخضر الذي يهدف إلى حماية البيئة من التلوث البيئي، حيث أسندت هذه المهمة إلى الهيئات الحكومية، حيث اتخذت هذه الأخيرة العديد من الإجراءات والتدابير في مجال حماية البيئة وتحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة، ولعل من أهم هذه الإجراءات هو سن العديد من التشريعات والقوانين في عدة مجالات منها حماية البيئة، الجباية،... وغيرها، ولمعرفة مدى نجاعة هذه التدابير كان لا بد من إجراء هذه الدراسة التي سوف تقتصر على مجال واحد وهو الجباية.

### 1.1. الاشكالية الرئيسية:

ومن خلال هذه الورقة البحثية نحاول الاجابة على الاشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن تهيئة مناخ التنمية المستدامة في الجزائر باستخدام الجباية الإيكولوجية؟ وما هو تأثيرها في ضبط ذلك والمسير نحو الاقتصاد الأخضر؟

### 1.2. فرضية البحث:

- تعتبر الجباية الإيكولوجية أداة المالية المعتمدة من طرف الجزائر للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة رغم التحديات التي تواجهها.

### 1.3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على مفهوم كل من الجباية الإيكولوجية والاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة؛
- معرفة أهم الضرائب الإيكولوجية المطبقة في التشريع الجبائي الجزائري؛
- تحديد أهمية استخدام الجباية الإيكولوجية كأداة مالية للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة وأهم التحديات التي قد تعيق فعاليتها.

#### 1.4. منهجية وأدوات الدراسة:

من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، تتم معالجة الموضوع بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري أما الجانب التطبيقي فيتم الاعتماد على دراسة حالة الجزائر للفترة 2010-2018، أما عن أدوات الدراسة فستعتمد الدراسة النظرية على البيانات الموجودة في الكتب والأبحاث والقوانين والتشريعات الجبائية الجزائرية المتعلقة بموضوع البحث أما الدراسة التطبيقية فتعتمد على دراسة حالة الجزائر من خلال تقديم الإحصائيات المتعلقة بالتحصيل الجباية الإيكولوجية للفترة الممتدة من (2010-2018).

#### 2. الدراسة النظرية:

يتم في هذا الجانب من الدراسة تحديد معالم الجباية الإيكولوجية وكذا كل من الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة ثم يتم تحديد العلاقة بينهما.

#### 1.2. الاقتصاد الأخضر:

من خلال هذا العنصر سيتم تسليط الضوء على ماهية الاقتصاد الأخضر بعرض مختلف التعريف المقدمة للاقتصاد الأخضر وايضاح بعض القضايا المتعلقة بما مثل أهميته.

#### 1.1. 2. تعريف اقتصاد أخضر:

يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يؤدي إلى تحسين حالة الرفاه البشري والإنصاف الاجتماعي ويعني في الوقت نفسه بالحد على نحو ملحوظ من المخاطر البيئية وحالات الشح الإيكولوجية، وتعبير أبسط فإن الاقتصاد الأخضر هو اقتصاد منخفض الكربون وفعال من حيث المورد وشامل اجتماعيا، ويوجه فيه النمو في الداخل والعمالة بواسطة استثمارات من القطاعين العام والخاص تقضي إلى تخفيض انبعاثات الكربون والتلوث وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة والمورد ومنع خسارة التنوع الإحيائي وخدمات النظم الإيكولوجية. (بن عمران و جبالي، 2021، صفحة 126)

كما يمكن تعريف الاقتصاد الأخضر بأنه: نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية سريعة النمو، الذي يقوم على معرفة الاقتصادات البيئية التي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة بين الاقتصادات الانسانية والنظم البيئية الطبيعية، والأثر العكسي للأنشطة الإنسانية في التغيير المناخي، والاحتباس الحراري. (عبد الله عيسى السالم ورشيح حسن، 2020، صفحة 67)

كما تم تعريفه بأنه: الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين رفاهية الإنسان ويؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، مع الحد بشكل كبير من المخاطر والندرات البيئية" (زعباط و بوقريقة ، 2020، صفحة 167)

من هذه التعريفات، نستنتج أن الاقتصاد الأخضر هو منظور جديد للعلاقات المتبادلة بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة من خلال تحسين رفاهية الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل المخاطر البيئية.

#### 1.2. 2. أهمية الاقتصاد الأخضر:

تتضح أهمية الاقتصاد الأخضر في عدة نقاط أبرزها (معروزي و بن عثمان، 2018، صفحة 132):

- مواجهة التحديات البيئية: وذلك من خلال خفض انبعاثات GHG، تحسين إدارة وكفاءة استخدام المورد، تقليص حجم النفايات وإدراجها بشكل أفضل، حماية التنوع البيولوجي ووقف استنزاف الغابات والثروة السمكية.
- تحفيز النمو الاقتصادي: فيتوقع أن ينتج عن الاستثمارات الخضراء تسارع وتيرة النمو الاقتصادي العالمي وخاصة على المدى الطويل لتتفوق على نسبة النمو التي تنتج عن السيناريو السائد.
- القضاء على الفقر وخلق فرص العمل: يتيح التحول إلى اقتصاد أخضر فرصا هائلة من الوظائف الخضراء في مختلف القطاعات الاقتصادية، ومن المتوقع أن تعود الاستثمارات في القطاع الزراعي لجعله أكثر ملاءمة للبيئة إلى التخفيف من حدة الفقر الريفي والحد من نزوح سكان الريف إلى المدن كما يساهم إيجابا في مشكلة الأمن الغذائي، ومن جهة أخرى من المتوقع أن يساهم الاقتصاد الأخضر في تخفيف الفقر المائي وفقر الطاقة من خلال استراتيجيات تهدف إلى ترشيد الاستهلاك الموارد الطبيعية وتخفيف الاستثمار في البنية التحتية الخضراء كخدمات الطاقة المتجددة ومياه الشرب والصرف الصحي.

### 2.2. الجباية الإيكولوجية:

سيتم تسليط الضوء على ماهية الجباية الإيكولوجية باعتبارها أداة اقتصادية هدفها الأول الحفاظ على البيئة بما يحقق التنمية المستدامة من خلال تقديم مفهوم الجباية الإيكولوجية أهدافها.

#### 1. 2. 2. تعريف الجباية الإيكولوجية:

وردت عدة تعريفات للجباية الإيكولوجية يمكن عرض أهمها كالآتي:

تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الجباية الإيكولوجية بأنها: "عبارة عن ضرائب ورسوم تفرضها الدول على النشاطات البيئية سواء كانت من طرف الأفراد أو المؤسسات". (المسعودي و آخرون، 2017)

كما يمكن تعريف الجباية الإيكولوجية بأنها: "آلية من الآليات الاقتصادية التي تعمل على كبح جماح التلوث البيئي، ولها جانبان أحدهما سلبي والثاني إيجابي، أما الجانب السلبي فيتمثل في الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على منتهكي السلامة البيئية، أما الجانب الإيجابي فيشمل الإعفاءات والتحفيزات البيئية لصالح الأشخاص الذي يستعملون تكنولوجيا صديقة للبيئة في مختلف أنشطتهم" (بن مہرة، 2020، الصفحات 86-87)

كما عرفت بأنها "نوع من الأدوات الاقتصادية لمعالجة المشاكل البيئية، وهي مصممة لاستيعاب التكاليف البيئية وتوفير حوافز اقتصادية للأشخاص والشركات لتعزيز الأنشطة المستدامة بيئيا" (واعر و واعر، 2020، صفحة 358)

كما يمكن تعريفها بأنها: "مجموعة من الضرائب والرسوم المفروضة من طرف الدولة بهدف التعويض عن الضرر الذي يتسبب فيه الملوث لغيره على اعتبار أن الحق في البيئة النظيفة هو الحق المطلق لجميع الأفراد على اختلافهم، وفي نفس الوقت هو وسيلة للدفع من خلال الاجراءات العقابية التي تنجر على عدم الدفع من طرف المكلف". (المليكشي، 2021، صفحة 414)

من جملة هذه التعريف نستخلص أن الجباية الإيكولوجية هي اقتطاع نقدي تقتطعه الدولة من الأفراد أو المؤسسات نظير إلحاقه الضرر بالبيئة.

من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن الجباية الإيكولوجية هي ذات طابعين أحدهما ردعي وآخر تحفيزي حيث يتجسد الطابع الردعي في فرض ضرائب ورسوم على النشاطات ذات التأثير المضر بالبيئة، والجانب التحفيزي من خلال منح حوافز ضريبية للمكلفين الذين يعتمدون أساليب غير مضرّة بالبيئة وسيتم التطرق إليها لاحقا.

- 2.2.2. أهداف الجباية الإيكولوجية:** تسعى الجباية الإيكولوجية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، مما يجعلها إحدى أهم أدوات السياسات البيئية والاقتصادية على حد سواء، ويمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي: (عبدلي، 2017، صفحة 248)
- المساهمة في إزالة التلوث عن طريق ما تضمنته الجباية الإيكولوجية من إجراءات عقابية، تفرض على كل مخالف لقواعد حماية البيئة، إما في شكل غرامات مالية أو عقوبات جنائية؛
  - تصحيح نقائص السوق إذ أضحت الإجراءات القانونية وحدها لا تكفي لدفع المخالفين أمام ضعف وقلة الموارد المالية المخصصة لحماية البيئة؛
  - ضمان تمتع الأفراد ببيئة صحية وهذا ما نصت عليه مختلف الشرائع والقوانين والاتفاقيات الدولية المبرمة في هذا الشأن؛
  - غرس ثقافة المحافظة على المحيط لدى الأفراد والجماعات في مختلف أنحاء العالم؛
  - التحفيز أو التشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطرة؛
  - الحد من الأنشطة الخطرة والملوثة للبيئة بالنظر لما تسببه من تكاليف باهضة؛
  - تلعب الضرائب دورا محفزا للمنتجين على الابتكار، إخضاع الطاقة والمياه والمواد الخام وكذا المخلفات الصلبة، السائلة والغزوية للتكليف الضريبي يدفع بالمكلفين بها إلى تطوير طرق الإنتاج والنقل واستخدام الطاقة والاستهلاك، وهذا ما يساعد على تحقيق المزيد من الكفاءة الاقتصادية وتنفيذ مبدأ الاحتياطات وتحسين الاستدامة والتنافسية العالمية؛
  - المساهمة في رفع الإيرادات التي يمكن استخدامها في تحسين البيئة ومنح الحوافز للآخرين للقيام بذلك، أو في تخفيض بعض الأعمال الأخرى ذات التكلفة المرتفعة مثل ضرائب العمل بهدف زيادة العمالة والرفاه الاقتصادي.

### 3.2. التنمية المستدامة

- من خلال هذا العنصر سيتم تسليط الضوء على ماهية التنمية المستدامة بعرض مختلف التعريف المقدمة للتنمية المستدامة وايضاح بعض القضايا المتعلقة بها مثل مبادئها وأبعادها. وتحليلها من وجهة نظر المشرع الجزائري.
- 1.3.3. تعريف التنمية المستدامة:** لقد تعددت وتوعدت التعريفات الخاصة بمفهوم التنمية المستدامة بسبب تعدد وتوعد أبعادها ولعل أهم هذه التعريفات، هو تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، لجنة برونتلاند، حيث عرفتها بأنها: "التنمية التي تقتضي تلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل ونشر القيم التي تشجع أنماط استهلاكية ضمن حدود الامكانيات البيئية التي يتطلع إلى تحقيقها بشكل معقول" (العايب، 2011، صفحة 12)
- كما عرفها البنك الدولي على أنها: "التنمية التي تلي احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي، دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تحقيق أهدافها، بما يسمح بتوفير فرص أفضل من المتاحة للأجيال الحالية، لإحراز تقدم اقتصادي واجتماعي وبشري، والتنمية المستدامة تعتبر حلقة الوصل التي لا غنى عنها بين الأهداف قصيرة الأجل والأهداف طويلة الأجل" (بن علي و مهلوات، 2019، صفحة 87)
- كما عرفها المشرع الجزائري في المادة 04 من الباب الأول من القانون رقم: 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والذي يتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة كالتالي: "التنمية المستدامة تعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي اراج البعد البيئي في اطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية"

من جملة هذه التعريف نستخلص أن التنمية المستدامة هي عملية تفاعلية بين مختلف الأنظمة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية تهدف بالأساس إلى تلبية الاحتياجات الحالية دون المساس باحتياجات الأجيال المستقبلية.

### 2. 3. 2. أبعاد التنمية المستدامة

- إن التنمية المستدامة هي تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط، بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فهي تنمية بثلاثة أبعاد متكاملة ومتراصة فيما بينها نوجدها في ما يلي (نجيمي، ادري، و بوطالب، 2018، صفحة 187):
- **البعد الاقتصادي:** يستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال ترشيد السياسات الاقتصادية والاستخدام الفعال للموارد والحفاظ عليها.
  - **البعد الاجتماعي:** يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان هو جوهر التنمية وقائدها والمستهدف من برامجها، مما يستلزم ضرورة الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع.
  - **البعد البيئي:** يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على أهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية ولاسيما الناضبة منها، والاستخدام الأمثل لها بما يكفل استدامتها، كما يولي اهتماما بالغا للمعضلات البيئية التي تهدد النظم الإيكولوجية كلتفاع درجة حرارة الأرض، تآكل طبقة الأوزون، الاستغلال المفرط والجائر للموارد الطبيعية خاصة الطاقوية، مختلف المشاكل المتعلقة بالتلوث بمختلف أنواعه.
- بالإضافة إلى الأبعاد الثلاثة السابقة هناك من يضيف أبعادا ثانوية تتمثل في ثلاث أبعاد هي:
- **البعد التكنولوجي أو ( البعد الإداري والتقني ):** إن هذا البعد هو الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكثر تنقل المجتمع إلى عصر العقلانية والرشادة في استخدام المورد حيث يستخدم اقل قدر من الطاقة والمورد وان يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد ادني من الغزات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد النفايات داخليا.
  - **البعد الثقافي:** وقد جاءت حتمية إدماج هذا البعد منذ سنة 2005 بعد المصادقة على الاتفاقية الدولية حول النوع الثقافي.
  - **البعد السياسي:** وهو يرمز أن إلى تطبيق الحكم الديمقراطي هو الذي يسمح بتحقيق المساواة في توزيع المورد بين أبناء الجيل والأجيال المقبلة وكذلك الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية.

### 2. 4. 2. علاقة الجباية الإيكولوجية بالتوجه نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

أخذت الجزائر العديد من الاجراءات والتدابير في إطار سعيها إلى حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة من جهة ومساواة التوجه العالمي لتبني مفهوم الاقتصاد الأخضر من جهة أخرى، ولعل من أهم هذه الاجراءات هو سن العديد من التشريعات والقوانين في عدة مجالات منها: إنشاء هيئات وصناديق مكلفة بحماية البيئة، والتدابير الضريبية من خلال فرض الجباية الايكولوجية.

### 2. 4. 1. سبل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في الجزائر من خلال الجباية الإيكولوجية

تطور الجباية الايكولوجية في الجزائر جاء كاستجابة لمتطلبات حماية البيئة أي الحد من أضرار التلوث البيئي من جهة وبما يقودها للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وكذا تحقيق التنمية المستدامة، حيث تركز الإجراءات الجبائية ذات الأهداف البيئية المطبقة في الجزائر أساسا على جباية ذات طابع ردعي وآخر تحفيزي، وسنحاول من خلال ما يلي استعراض مضمون الجباية الايكولوجية في الجزائر:

### 2. 1. 1. 4. جباية ايكولوجية ذات طابع ردعي: وتتمثل في مختلف الرسوم الايكولوجية التي فرضها المشرع الجبائي الجزائري للحد من

التلوث ستعرض إليها من خلال ما يلي:

## التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة باستخدام الجباية الإيكولوجية

دراسة حالة الجزائر للفترة (2010-2018)

- الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة: يطبق هذا الرسم على النشاطات المرفقة قائمتها بالرسوم التنفيذي رقم 09-336 المؤرخ 20 أكتوبر 2009 الذي حدد النشاطات الخاضعة للرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة والمعامل المضاعف عليها.

يصنف النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة إلى صنفين:

- النشاطات الخاضعة لتصريح مسبق قبل الشروع في الخدمة من رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا؛
- النشاطات الخاضعة لتصريح مسبق سواء من الوزير المكلف بالبيئة أو الوالي المختص إقليميا أو رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.

تم اجراء تعديلات في مبالغ الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة من خلال قانون المالية لسنة 2020 وهو سري المفعول إلى غاية سنة 2022.

يحدد المبلغ الوحدوي للرسم حسب أحكام المادة 88 قانون المالية لسنة 2020، المعدل للمادة 54 من القانون 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 المتضمن قانون المالية لسنة 2000، كما يأتي:

الجدول رقم (1): الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة

رسم بعد التعديل خلال سنة 2020		سنة 2000		النشاطات الخاضعة ل :
المبلغ		المبلغ		
≤ عاملين	> عاملين	≤ عاملين	> عاملين	
6000	27000	2000	9000	التصريح
9000	60000	3000	20000	ترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي
50000	270000	18000	90000	ترخيص الوالي المختص إقليميا
68000	360000	24000	120000	ترخيص الوزير المكلف بالبيئة

المصدر : المديرية العامة للضرائب :وزارة المالية

يحدد مبلغ هذا الرسم بضرب المبالغ المحددة في الجدول السابق في معامل مضاعف بين 1 و10 حسب طبيعة وأهمية النشاط وكذا نوع وكمية الفضلات الناتجة عن هذا النشاط. يتم تطبيق المعامل المضاعف حسب الكيفيات المحددة في المواد 4 و5 و6 من المرسوم التنفيذي رقم 09-336 المؤرخ في 20 أكتوبر 2009 (الجدول رقم 2). يخصص ناتج هذا الرسم 50% إلى الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، و50% لميزانية الدولة.

الجدول رقم (2): المعامل المضاعف

المعامل المضاعف	المعايير
1	• التصريح؛
2	• ترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي؛
3	• ترخيص الوالي؛
4	• ترخيص الوزير.

1	• الخطرة على البيئة، مهيجة والمسببة للتآكل؛	نوع النفايات
2	• القابلة للانفجار، المحرقة، السريعة الالتهاب؛	
3	• مضرّة، مسممة، مسرطنة، معدية، مسممة لإعادة التكوين، مسبب لطفرات جينية.	
2	• >100 وأقل أو يسوي 1000 طن/سنة؛	كمية النفايات
2.5	• >1000 وأقل أو يسوي 5000 طن/سنة؛	
3	>5000 طن/سنة؛	

المصدر: المديرية العامة للضرائب: وزارة المالية

- الرسم على الوقود: يطبق الرسم على الوقود على البترين الممتاز / العادي بالرصاص والغاز أويل. تحدد تسعيرة هذا الرسم كما يلي:

الجدول رقم (3): الرسم على الوقود

البترين الممتاز / العادي بالرصاص	0.10 دج/ل
الغاز أويل	0.30 دج/ل

المصدر: المديرية العامة للضرائب

يقتطع هذا الرسم ويعاد دفعه كما هو الشأن بالنسبة للرسم على المنتجات البترولية. يخصص ناتج الرسم على الوقود بنسبة 50% للصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، و50% للصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة.

- الرسم على الأطر المطاطية الجديدة: (المادة 54 من ق.م. لسنة 2019) يطبق هذا الرسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة فقط والتي يحدد مبلغها كما يلي:

750 دج عن إطار مخصص للسيارات الثقيلة، 450 دج عن إطار مخصص للسيارات الخفيفة.

يزرع حاصل هذا الرسم بنسبة 35% لصالح صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، و34% لصالح ميزانية الدولة، و30% لصالح الصندوق الوطني الخاص للتضامن الوطني، و1% لصالح الصندوق الوطني للبيئة والساحل.

- رسم التطهير: هو رسم سنوي لرفع القمامات المترتبة يطبق على كل الملكيات المبنية بإسم المستأجر أو صاحب الانتفاع. يتحمل الرسم المستأجر الذي يمكن أن يكلف مع المالك بدفع الرسم سنويا بصفة تضامنية.

يحدد مبلغ الرسم وفق المادة 25 من قانون المالية لسنة 2020 كما يلي:

• ما بين 1500 دج و2000 دج على كل محل ذي استعمال سكني؛

• ما بين 4000 دج و14.000 دج على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه؛

• ما بين 10.000 دج و25.000 دج على كل أرض مهياة للتخيم والمقطورات؛

• ما بين 22.000 دج و132.000 دج على كل محل ذي استعمال صناعي، أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه، ينتج كمية من

النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه. (المادة 263 مكرر2 من قانون الضرائب المباشرة) تحدد الرسوم المطبقة في كل بلدية

بقرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي، بعد اطلاع رأي السلطة الوصية.

يتم تعويض البلديات التي تمارس عملية الفرز في حدود 15% من مبلغ الرسم المطبق على رفع القمامات المترتبة المنصوص عليه في

المادة 263 مكرر2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بالنسبة لكل مترل يقوم بتسليم قمامات التسميد و /أو القابلة للاسترجاع

لمنشأة المعالجة. (المادة 263 مكرر 4 من قانون الضرائب المباشرة)

## التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة باستخدام الجباية الإيكولوجية

دراسة حالة الجزائر للفترة (2010-2018)

الجدول الموالي يوضح التغيرات الحاصلة في سعر الضريبة الايكولوجية وتخصيص حاصلها الجبائي وفقا لقانون المالية لسنة 2020 والذي يعتبر اخر تعديل تم اجراءه على الرسوم الايكولوجية وهو سري المفعول خلال سنة 2021 و2022.

الجدول (4) : الرسوم الإيكولوجية الموجهة جزئيا لفائدة الجماعات المحلية وفق قانون المالية لسنة 2020

الرسم البيئي	الأساس القانوني والتنظيمي	الوعاء	كيفية التوزيع
الرسم على المنتوجات البترولية	المادة 24 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020	16 دج/ل (البترين الممتاز) 17 دج/ل (البترين العادي و البترين الحالي من الرصاص) 9 دج/ل (غزؤول)	100% لفائدة ميزانية الدولة.
الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة أو المصنوعة في التراب الوطني	المادة 93 من قانون المالية لسنة 2020	رسم خاص ب: 37.000 دج/طن	42% لفائدة ميزانية الدولة؛ 34% لفائدة البلديات بالنسبة للزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المصنوعة داخل التراب الوطني؛ 24% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و
الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية	المادة 89 من قانون المالية لسنة 2020	رسم خاص ب: 30.000 دج/طن	46% لفائدة ميزانية الدولة، 38% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و الساحل؛ 16% لفائدة البلديات
الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية	المادة 90 من قانون المالية لسنة 2020	رسم خاص ب: 60.000 دج/طن	50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و الساحل؛ 30% لفائدة ميزانية الدولة؛ 20% لفائدة البلديات.
الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية	المادة 92 من قانون المالية لسنة 2020	معدل القاعدة السنوي، (أنظر الجدول رقم1) ومعامل مضاعف مشمول بين 1 و 5 حسب نسبة تجلوز حلود القيم	34% لفائدة ميزانية الدولة؛ 34% لفائدة البلديات؛ 16% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و الساحل؛ 16% لفائدة للصندوق الوطني للمياه.
الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي	المادة 91 من قانون المالية لسنة 2020	معدل القاعدة السنوي، (أنظر الجدول رقم1) ومعامل مضاعف مشمول بين 1 و 5 حسب نسبة تجلوز حلود القيم	50% لفائدة ميزانية الدولة؛ 33% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و الساحل؛ 17% لفائدة البلديات.

الرسم خاص على الأكياس البلاستيكية المسوردة أو المنتجة محليا	94 من قانون المالية لسنة 2020	رسم خاص ب 200 ج/كغ	73 % لفائدة ميزانية الدولة، 27 % لفائدة للصندوق الوطني للبيئة والساحل.
--	----------------------------------	--------------------	--

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على قانون المالية لسنة 2020.

2. 1. 4. 2. جباية إيكولوجية ذات طابع تحفيزي: من خلال مجموعة الاجراءات التي تهدف إلى تشجيع الأنشطة التي لا تضر بالبيئة، عن طريق استخدام تكنولوجيات صديقة للبيئة.

وقد تضمن القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ما يدل على أن الرسوم الإيكولوجية تعتبر كوسيلة لتحفيز حماية البيئة إذ نصت المادة 76 منه على: "أن تستفيد من حوافز مالية وجمركية تحدد بموجب قانون المالية المؤسسات الصناعية التي تستورد التجهيزات التي تسمح في سياق صناعتها أو منتوجاتها بإزالة أو تخفيف ظاهرة الاحتباس الحراري والتقليل من التلوث بكل أشكاله". كما نصت المادة 77 من القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على: "أن يستفيد كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بأنشطة حماية البيئة وتوقيتها من تخفيض في الربح الخاضع للضريبة".

كما نصت المادة 36 من القانون رقم 02-02 المؤرخ في 5 فيفري 2002 المتعلق بحماية الساحل وتهيئته على: "أن تؤسس تدابير تحفيزية اقتصادية وجبائية تشجع على تطبيق التكنولوجيات غير الملوثة، ووسائل أخرى تتوافق واستدخال التكاليف الإيكولوجية في إطار السياسة الوطنية لتسيير المدمج والتنمية المستدامة للساحل والمناطق الشاطئية".

وبموجب المادة 11 من قانون المالية 2016 تعفى من الزيادة في قسيمة السيارات المرودة بمحرك يسير بوقود غاز البترول المميع أو بوقود الغاز الطبيعي لغرض تشجيع استعمال الوقود النظيف لحماية البيئة (بوعرة و حاج دحو، 2018) =

## 2. 4. 2. الهيئات المكلفة بحماية البيئة لتبني الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة

بهدف تعزيز الإطار القانوني لحماية البيئة، لجأت الجزائر إلى اعتماد مجموعة من الهيئات والمصالح المكلفة بحماية البيئة، فقد عرف قطاع البيئة في الجزائر العديد من التشكيلات، في بعض الأحيان كانت على شكل هيكل ملحق بلوائح وزارية، ومرة أخرى في شكل هيكل تقنية وعملية (بنزكورة و سعدي، 2019، صفحة 262)، نذكر منها (زعباط و بوقريقة، 2020، صفحة 177):

- وزارة التهيئة العمرانية، البيئة والسياحة ثم حولت إلى وزارة البيئة وتهيئة الإقليم؛
- مديريات ولائية ومفتشيات جهوية للبيئة (وهران، بشار، الجزائر العاصمة، ورقلة، عنابة)؛
- استحداث فضاءات وسيطة قصد تحقيق أمثلة الأداء البيئي، من بينها: المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، المحافظة الوطنية للتكوين على البيئة، لوكالة الوطنية للنفايات وللكز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية، للكنز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج الأكثر نظافة، المجلس الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، النوات الجهوية لتهيئة الإقليم والمحافظة الوطنية للساحل، الجزائرية للمياه والدوان الوطني للتطهير، لوكالة الوطنية للتغيرات المناخية.

## 3. الدراسة التطبيقية:

في إطار سعي الجزائر للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر تبنت جملة من السياسات الكفيلة بتحقيق متطلبات التنمية المستدامة بمختلف جوانبها وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومن بين أهم هذه السياسات إدراج الجباية الإيكولوجية كأداة للحد من التلوث البيئي، من خلال مختلف آلياتها الردعية والتحفيزية حيث أصبح كل من يقوم بأنشطة اقتصادية من شأنها أن تضر بالبيئة، عليه أن يستجيب لأداة من هذه أدوات الجباية الإيكولوجية. وفي هذا الجزء من هذه الورقة سيتم التطرق إلى الجانب التطبيقي، حيث تم القيام بدراسة حالة الجوائز من سنة 2010 إلى غاية سنة 2018 على أساس الاحصائيات التي تحصلنا عليها من المديرية العامة للضرائب بوزارة المالية، وتجدر الإشارة إلى أننا لم نتمكن من الحصول على المعطيات والاحصائيات الجباية الإيكولوجية للسنوات اللاحقة خاصة من سنة 2019 و2021 من جهات الرسمية وذلك راجع سببه لتفشي وباء كورونا.

### 3. 1. الجهات المكلفة بالجباية الإيكولوجية:

#### 3. 1. 1. تقديم عام لمديرية الضرائب:

تأسست المديرية الولائية للضرائب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-06 المؤرخ في 23 فيفري 1991 المتضمن لتنظيم واختصاصات المصالح الخرجية للإدارة الجبائية المعدل والمتمم.

#### 3. 1. 2. آلية تحصيل الجباية الإيكولوجية: (مديرية الضرائب، 2019، صفحة 19) بتصرف:

يمثل التحصيل الضريبي، مجموعة العمليات والإجراءات التي تهدف إلى حمل مديني الدولة والجماعات المحلية وهيئاتها والمؤسسات العمومية إلى تسديد ما بذمتهم من ديون بمقتضى القوانين والتنظيمات المعمول بها، وبهدف ضمان حق الدولة في استيفاء الضريبة اتخذ المشرع الضريبي جملة من الإجراءات قصد حث الأفراد وإجبارهم على تسديد ما عليهم من ديون ضريبية في مواعيدها المحددة.

فبعد قيام مديرية البيئة بتقدير الضريبة الواجبة على المكلف والتي ترسلها لقابضات الضرائب لتقوم بتحصيلها نظرا للسلطة التي تمتلكها، مرفقة بأمر بالتحصيل الذي يبقى لدى قابض الضرائب، وترسل إبلاغ للمكلف بكل المعلومات عن الضريبة ليقوم بالتسديد في أجل 30 يوم، ليتم بعدها تطبيق غرامة 10% وبعد الشهر الثاني تضاف 3% عن كل شهر تأخير لتصل أقصاها نسبة 25%، وعند التسديد تقدم له قسيمة تثبت التسديد.

#### 3. 1. 3. الأعران المؤهلون لعملية تحصيل عائدات الجباية الإيكولوجية في الجزائر:

- قابض الضرائب: طبقا لنص المادة 406 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2021 يعد قابض الضرائب مسؤولا عن تحصيل الضرائب والرسوم التي تكفل بجدولها (سندات التحصيل) ويتعين عليه تقديم البرهان على تمام تحقيقها ضمن التشريع الجاري به العمل.

## التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة باستخدام الجباية الإيكولوجية

دراسة حالة الجزائر للفترة (2010-2018)

- أمين الخريزة البلدي: بناء على نص المادة 2 من القرار المؤرخ في 07 سبتمبر 2005 الذي يحدد تنظيم خرائن البلديات، توضع خريزة البلدية تحت وصايته ويساعده وكيل مفوض و6 اقسام فرعية ومن بينها القسم الفرعي للتحصيل الذي يكلف حسب نص المادة 07 من القرار أعلاه بما يأتي:

- التكفل بسندات التحصيل وأوامر الإيرادات المصدرة من طرف الأمر بالصرف المختص؛
- التكفل بالأوامر الصادرة فيما يخص الضرائب البيئية التي يقع تحصيلها على عاتق خرائن البلديات والمتمثلة في الرسم الخاص برفع القمامات المنزلية.

### 2.3. دور الجباية الإيكولوجية في تحقيق تنمية مستدامة والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر

- تحليل ايرادات الجباية البيئية في الجزائر  
تجدر الإشارة إلى أن الضرائب الايكولوجية في الجزائر تتضمن العديد من الرسوم الإيكولوجية، وهي لا تتمتع بعائد مالي كبير.

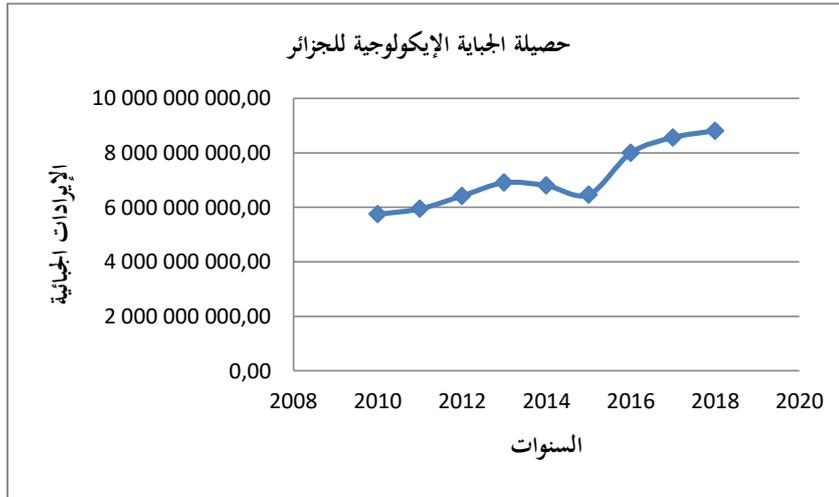
الجدول (5): تطور إيرادات الجباية الإيكولوجية في الجزائر للفترة (2010-2018) الوحدة: دج

السنوات	الإيرادات الجباية الإيكولوجية
2010	5.747.045.466
2011	5.944.427.886
2012	6.421.964.107
2013	6.906.050.981
2014	6.800.389.441
2015	6.469.375.927
2016	7.996.612.804
2017	8.466.206.896
2018	8.813.307.264

المصدر: وزارة المالية

من خلال معطيات الوردة في الجدول 5 نلاحظ تطورا ملحوظا في ايرادات الجباية الإيكولوجية للفترة الممتدة ما بين (2010-2018) وبالرغم من ذلك تبقى إيرادات الجباية الإيكولوجية للفترة الممتدة من 2010 إلى 2018 متواضعة، إذ أنها غير كافية لتغطية أضرار البيئية، وبالتالي غير قادرة على تحقيق التنمية المستدامة والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر. ويمكن تمثيل معطيات الجدول رقم 5 بالشكل البياني التالي:

الشكل 1: منحى بياني يبين تطور حصيلة الجباية الايكولوجية في الجزائر (2010-2018)



المصدر: تم اعداده بالاعتماد على معطيات الجدول 5.

ويلاحظ من المنحنى السابق، أن تحصيل الجباية الإيكولوجية في الجزائر شهدت بشكل عام في الفترة من 2010 إلى 2014، زيادة تدريجية في الإيرادات، عكست الجهود المبذولة آنذاك من طرف الجزائر، فيما يخص عملية تدعيم إطار القانوني والمؤسسي للجباية الإيكولوجية، قصد تفعيل عملية تحصيل الإيرادات الجباية الإيكولوجية وقد أثمرت هذه الجهود المبذولة، عن زيادة الحصيلة المالية للجباية الإيكولوجية، من 5.747.045.466 دج سنة 2010 إلى 6.800.389.441 دج سنة 2014، لتعرف سنة 2015 انخفاض طفيف في التحصيل وذلك يعود إلى التهرب الضريبي من قبل المكلفين بالضريبة، لتعود الارتفاع خلال سنتي 2016 و 2017 إلى أن بلغت 8.813.307.264 دج سنة 2018 و هي أعلى حصيلة من حيث إيرادات جباية خلال فترة دراسة، يعزى سببه إلى ضم الرسم على المكاتب الجديدة إلى صنف رسوم الإيكولوجية، وزيادة المتتالية في قيمة كل من الرسم على الوقود، ورسم على الزيوت والشحوم، وكذا الرسم على الإطارات المطاطية الجديدة..... وغيرها من الرسوم.

ومن منظور عام، نلاحظ بأن المشرع الجبائي الجزائري، تبنى مبدأ تخصيص أغلب الإيرادات الناجمة عن الجباية الإيكولوجية الجاؤرية، لأجل تمويل أغراض البيئية بدرجة الأولى، بحيث نجد أن معظم الإيرادات يتم تحويلها لصالح الصندوق الوطني للبيئة و الساحل، وهذا بغية تمكينه من تمويل مختلف برامج الرامية إلى الحد من التلوث و تعزيز توجه الجزائر نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة، وهو ما يعتبر بلون شك أمرا إيجابيا، غير أن إيرادات الجباية الإيكولوجية للفترة الممتدة من 2010 إلى 2018 متواضعة، ولا تتلاءم مع حجم التمويل الذي تتطلبه سياسات وبرامج الحد من التلوث، ولا أيضا مع متطلبات توجه الجزائر نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة.

### 3.3. تحديات تحقيق التنمية المستدامة والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر باستخدام الجباية الإيكولوجية في الجزائر

من خلال الدراسة التطبيقية يلاحظ أن هناك العديد من الصعوبات التي تحول دون استخدام الجباية الإيكولوجية في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

#### 3.3.1. صعوبات تتعلق بالجباية الإيكولوجية نفسها: وتمثل في:

- صعوبة إيجاد توافق بين قيمة الضريبة البيئية وحجم الأضرار البيئية بالإضافة الى عدم الاستقرار في التشريع الجبائي البيئي؛

- غياب كلي لنظام ضريبي بيئي خاص بمكونات الهواء ( $cfc, CO_2, NO_x, SO_2$ ) تفرض بالتناسب مع حجم انبعاثات هذه الملوثات في الهواء؛

- غياب الكثير من الرسوم الإيكولوجية المتعارف عليها على غرار الضريبة على الضوضاء؛

- عدم إقرار معدلات مرتفعة خاصة بالضريبة على أرباح الشركات بالنسبة للمؤسسات غير المولمة بيئياً؛

- عدم إقرار نمط الاهتلاك المعجل ومعونات الاستثمار التي تعتبر من أحسن التحفيزات الجبائية التي يمكن أن تنطوي عليها الضرائب الإيكولوجية، حيث أن هذه الحوافز لها فعالية خاصة في تحفيز المؤسسات على اقتناء التكنولوجيا والتجهيزات المنخفضة مستوى التلوث البيئي (حراق، 2020، صفحة 77)

**4. 3. 2. صعوبات تتعلق بالجهات المسؤولة عن مراقبة وتحصيل الجباية الإيكولوجية:** وتمثل في: (حراق، 2020، صفحة 77) بتصرف:

- عدم وجود أية ملونة أو بطاقة لدى إدارة الضرائب عن المؤسسات الملتزمة بيئياً من غير الملتزمة يترتب عن هذه البطاقة منح امتيازات جبائية للمؤسسة الملتزمة بيئياً؛

- عدم وجود تنظيم هيكلي لدى الادارة الجبائية يختص الجباية الإيكولوجية

- انعدام التنسيق والتعاون بين المديرات الولائية للضرائب والمديرات الولائية للبيئة في كيفية تحصيل الرسوم الإيكولوجية وتسييرها؛

- نقص الدورات التكوينية للرفع من القدرات المهنية لدى موظفي البيئة والضرائب؛

- عدم تحديد المسؤوليات بين مديرات الضرائب الولائية والمديرات الولائية للبيئة والمديرات الولائية هي التي تقوم بالإحصاء وتحضير

اشعرات التحصيل وجدول وأوامر التحصيل، أما مديرات الضرائب الولائية للضرائب فلورها يقتصر في تحصيل الضرائب والرسوم الإيكولوجية؛

- عدم تفهم (أو ربما عدم الرغبة) القائمين على تحصيل الرسوم الإيكولوجية في الجزائر لطبيعة عمل وتسيير الرسوم الإيكولوجية وعظم الدور الذي يمكن أن تؤديه في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

**3. 3. 3. صعوبات تتعلق بالمكلفين بالضريبة:** وتمثل في:

- نقص الوعي لدى المكلفين بأهمية الضريبة الإيكولوجية وأيضاً بسبب التهرب الضريبي؛

- لا يوجد قانون يلزم أصحاب المؤسسات المصنفة بتسديد الرسوم الإيكولوجية لكونها ضرائب غير مباشرة مما أدى إلى ضعف في تحصيل هذه الرسوم؛

- لا يوجد أي عقوبات بالنسبة للمخالفين في حالة عدم تسديد مستحقات هذه الرسوم؛

- في بعض الأحيان يلجأ المكلفين إلى تقديم عناوين خاطئة لمؤسساتهم مما يصعب مهمة تسليم الاشعرات الخاصة بهم وبالتالي التهرب من دفع مستحقاتهم الضريبية.

بالإضافة إلى الصعوبات السابقة فإن هناك صعوبات أخرى تحول دون أداء الجباية الإيكولوجية لدورها وهي قلة الضرائب الإيكولوجية المحصلة في الجزائر إذ أنها غير كافية لتغطية الأضرار البيئية وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

#### 4. الخلاصة:

من خلال تحليل واقع الجباية الإيكولوجية في الجزائر والوقوف على أهم التحديات التي تواجهها، والتي تعد حائلاً أمام توجه الجزائر

نحو الاقتصاد الأخضر ما يعيق تحقيق التنمية المستدامة، يمكن أن نبرز مجموعة من النتائج وهي:

**4. 1. نتائج الدراسة:** تتمثل في النقاط التالية:

## التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة باستخدام الجباية الإيكولوجية

دراسة حالة الجزائر للفترة (2010-2018)

- إن تكريس وتفعيل التوجه نحو استخدام الجباية الإيكولوجية في الجزائر من خلال تفعيل آلياتها الرديعية وخاصة التحفيزية من شأنه أن يحقق انتقال السلس إلى الاقتصاد الأخضر بما يحقق التنمية المستدامة؛
  - إن الجباية الإيكولوجية في الجزائر في تطور مستمر منذ سنة 1992 حيث تم وضع ترسانة من القوانين وتشريعات بإمكانها أن تساهم في إنتقال إلى الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة؛
  - تشكل الجباية الإيكولوجية سبيلا من سبل توجه نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة؛
  - في إطار سعي الجزائر إلى انتهاج فكرة الاقتصاد الأخضر من أجل تحقيق التنمية المستدامة قامت بوضع ترسانة تشريعية المتمثلة في الجباية الإيكولوجية تهدف إلى تمويل مشرب البيئية وأخرى مؤسساتية والتي من مهامها حماية البيئة.
  - تتحدد فعالية الجباية الإيكولوجية بعدة تحديات قد تتعلق بهذه الجباية في حد ذاتها وكذا بتحديات تتعلق سواء بالمكلفين بالضريبة أو بالجهات المسؤولة عن مراقبتها وتحصيلها.
  - حققت الجزائر نتائج يمكن استحصانها في ما يتعلق بتطبيق الجباية الإيكولوجية غير أنها تواجه تحديات تعيق تطبيقها، تتطلب حلول لها حتى تفعل هذه الجباية وترتقي للمستوى المطلوب منها في مكافحة التلوث البيئي من جهة، وتحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر بما يقود إلى تحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى.
- 4.2. التوصيات:** بعد تقديم النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض الاقتراحات لتفعيل دور الجباية الإيكولوجية في تحقيق التنمية المستدامة والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر:
- ضرورة تدخل الدولة لتشجيع المؤسسات الخضراء والتي لها اهتمامات بيئية من خلال منح المريد من تحفيزات جبائية الإيكولوجية لدورها الفعال في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بوجه عام والبيئي بشكل خاص؛
  - استحداث هياكل ضريبية تضبط وتوطر تطبيق الجباية الإيكولوجية من فرض إلى تحصيل وتبرز أهميتها في مواجهة مختلف أشكال التلوث البيئي ودورها في تحقيق تنمية مستدامة وتوجه نحو اقتصاد الأخضر؛
  - العمل على زيادة الوعي لدى مختلف أطراف ذات العلاقة بالجباية الإيكولوجية ( مكلفين، إدارة الضرائب، موظفين البيئة) بأهميتها في تعزيز التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة؛
  - تخصيص نسبة معينة من موارد المالية للجباية الإيكولوجية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر؛
  - العمل على وضع خطط علاجية للتخلص من التحديات التي تحد من فعالية الجباية الإيكولوجية في تحقيق التنمية المستدامة والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر.

### 5. الإحالات والمراجع:

- 1 - سهيلة بن عمران، و صبرينة جبالبي. (2021). إستراتيجية الجزائر في ترقية الطاقات المتجددة لإعداد مؤشرات الاقتصاد الأخضر. مجلة العلوم الإنسانية، 32(1)، الصفحات 125-136.
- 2 - رجاء عبد الله عيسى السلام، و خوله رشيد حسن. (2020). الاقتصاد الأخضر طريق نحو تحقيق التنمية المستدامة في العراق للمدة (2004-2019). مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 7(2)، الصفحات 61-82.
- 3 - سامي زعباط، و رفيقة بوقيقة. (2020). الاقتصاد الأخضر كأداة لتحقيق التنمية المستدامة - حالة الجزائر -. مجلة المالية والأسواق، 07(03)، الصفحات 164-183.

- 4 - عيسى معروزي، و جهاد بن عثمان. (2018). الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة: تعارض أم تكامل. مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية(1)، الصفحات 127-147.
- 5- كمال المسعودي، و آخرون. (2017). المعايير البيئية والتمرد التنافسية للصادرات. الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.
- 6 - نسيمة بن مهرة. (2020). الجباية الإيكولوجية كآلية لحماية البيئة في الجزائر. مجلة الدراسات الحقوقية، 7(3)، الصفحات 82-113.
- 7- وسيلة واعر، و صافية واعر. (2020). الجباية البيئية في الجزائر: إستراتيجية نحو حماية البيئة من التلوث. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 21(2)، الصفحات 355-372.
- 8- حياة المليكشي. (2021). الجباية البيئية كآلية لحماية البيئة في القانون الجزائري. مجلة الدراسات القانونية، 7(2)، الصفحات 412-428.
- 9- زار عبدلي. (2017). فعالية الجباية البيئية في مجال تسيير النفايات في الجزائر، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، 8(2)، الصفحات 245-261.
- 10- عبد الرحمن العايب. (2011). التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة فحات عباس.
- 11- مليكة بن علي، و لعبيدي مهوات. (2019). واقع اصلاح منظومة الجمعات المحلية بالجزائر في مجال تحقيق التنمية المحلية والمستدامة. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 2(1)، الصفحات 85-99.
- 12- عيسى نجيمي، مناد ادر، و جهيد بوطالب. (2018). خدمة التنمية المستدامة في الجزائر "الجهود والاستراتيجيات". مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، 1، الصفحات 183-199.
- 13- عامر بوعزة، و عبد القادر حاج دحو. (2018, 06 20). الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، 24(108)، 375-358.
- 14- العونية بنزكورة، و فاطمة الزهراء سعدي. (2019). حماية البيئة في ظل قوانين الجباية البيئية بالجزائر ودورها في التوجه نحو التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر. مجلة الاقتصاد الجديد، 10(3)، الصفحات 249-269.
- 15- لولاية الأغواط مدوية الضرائب. (2019). تحصيل عائدات الجباية المحلية لسنة 2019. الأغواط.
- 16- مصباح حراق. (2020). نحو نظام جبائي بيئي جزائري فعال بالاعتماد على تطبيقات الدولية للجباية البيئية. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 10(1 مكرر)، الصفحات 71-90.